



استراتيجية وزارة الداخلية 2030 - 2024

الإصدار الثاني - أبريل 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى



سعادة الشيخ / خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني
وزير الداخلية قائد قوة الأمن الداخلي (لخويا)



تشهد وزارة الداخلية مرحلة جديدة من مسيرتها نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، في هذا العصر الجديد الذي يطلق عليه الجيل الثالث من رؤيتنا الوطنية.

إنّ المسيرة التي بدأتها دولتنا منذ عام 2008، تعكس إرادتنا القوية وتطلعاتنا السامية في تحقيق العدالة والمساواة، وبناء مجتمع يعيش في أمن وسلام ورخاء.

إنّ استراتيجية وزارة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من هذه المسيرة، حيث تسعى لتحقيق مستويات جديدة من الأمن والسلامة في وطننا الغالي، من خلال توجيه الجهود نحو منع الجريمة والوقاية منها وتعزيز جودة الخدمات، التي تسعى لتعزيز رضا المجتمع وبناء ثقته في خدمات وزارة الداخلية. ستكون هذه الاستراتيجية، التي تأتي بعد نجاح استراتيجيتنا السابقة، مرجعاً لنا في توجيه جهودنا وتحقيق أهدافنا ونحن عازمون على مواصلة تحسين أداء وزارتنا وتعزيز وجودنا الأمني للمحافظة على استقرار وأمن وطننا.

أشكر جميع من أسهم في وضع هذه الاستراتيجية، وأتوجه بالتحية والتقدير لجميع منتسبي الوزارة على جهودهم وتفانيهم في خدمة وطننا وسكانه، وبإذن الله سنستمر في مسيرتنا لتحقيق رؤيتنا الوطنية 2030، ونعمل بجد واجتهاد لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وضمان أمن وسلامة مجتمعنا.

وفقنا الله جميعاً لتحقيق مستقبل أفضل لقطر، وليبق شعبنا فخوراً بإرثه ومستقبله.

والله ولي التوفيق

خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني

وزير الداخلية قائد قوة الأمن الداخلي (لخويا)

قائمة المحتويات

13	المقدمة
15	الجزء الأول: الإطار الفكري والمنهجي لإعداد الخطة الاستراتيجية
16	أولاً: التعريف بوزارة الداخلية (من نحن)
17	ثانياً: منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية
18	ثالثاً: تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة
18	أصحاب المصلحة
19	رابعاً: الإطار المرجعي للاستراتيجية
20	الجزء الثاني: الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية
22	أولاً: الرؤية
22	ثانياً: الرسالة
22	ثالثاً: القيم
22	رابعاً: الأهداف الاستراتيجية
23	الهدف الأول: المحافظة على الاستقرار الأمني وخفض معدلات الجرائم
24	الهدف الثاني: حماية المجتمع من المخدرات
26	الهدف الثالث: التصدي للجرائم والتهديدات الإلكترونية وحماية المجتمع من مخاطرها
28	الهدف الرابع: رفع مستوى السلامة المرورية على الطرق
30	الهدف الخامس: حماية وإنقاذ الأرواح والممتلكات وإدارة الازمات الطارئة بكفاءة
32	الهدف السادس: تحسين كفاءة وفاعلية موارد الوزارة البشرية والمادية
34	الهدف السابع: الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بالوزارة



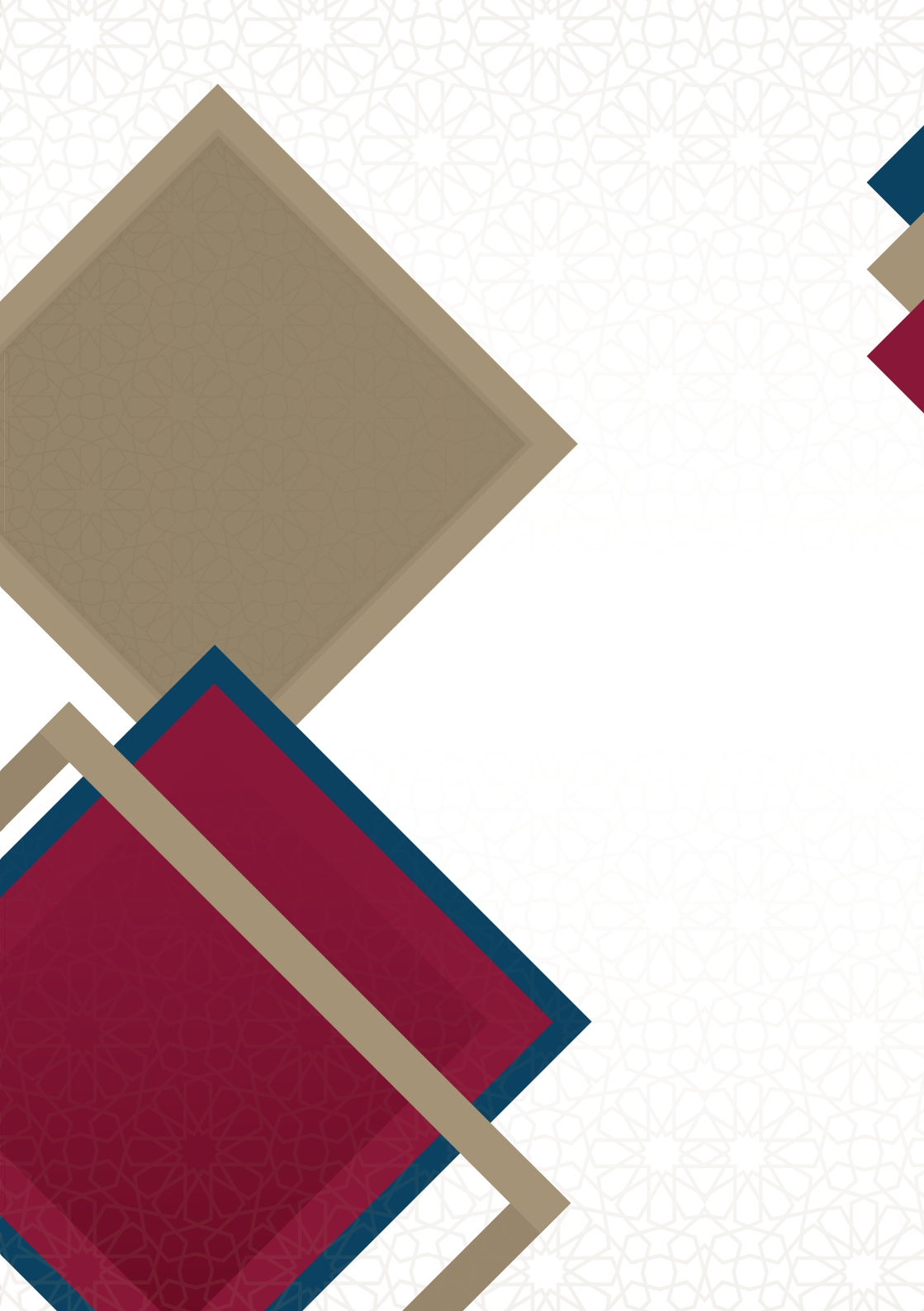
استكمالاً لاستراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة 2020-2024 م، التي جرى من خلالها صياغة الأولويات الوطنية على مستوى وزارة الداخلية، الرامية إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تعد إحدى الاستراتيجيات القطاعية المتضمنة في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2030-2024م، وانعكاساتها على الركيزة الاجتماعية في تطوير مجتمع عادل مستند إلى الأخلاق الحميدة، قادر على لعب دور مهم في الشراكة العالمية من أجل التنمية، جاءت الخطة الاستراتيجية للوزارة لتشكّل الأساس المتين لبناء الأهداف الاستراتيجية وتوجهات الدولة المستقبلية في تطوير نوعية الخدمات الأمنية والخدمات واللوجستية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وذلك بالشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، داخلياً وخارجياً.

كما أن الوزارة أصبحت تتبنى مأسسة عملية التخطيط الاستراتيجي وضمان ديمومتها بما يتفق والمرجعيات العليا بالدولة، والمؤشرات العالمية، للحصول على مخرجات ونتائج تحقق الأثر المأمول على مستوى الوزارة والدولة، وتحقيق رؤيتها، وجاء ذلك بالتخطيط المبني على أسس علمية، والدراسة المتعمقة لتعزيز الأمن والسلامة العامة بالدولة الذي تعتبر وزارة الداخلية جزءاً رئيساً فيه.

تحدد هذه الإستراتيجية رؤية ورسالة وتوجهات الوزارة على المدى البعيد، حيث تسعى الخطة إلى بث الطمأنينة، وتحقيق الاستقرار الأمني، وخفض معدلات الجريمة بالدولة، على الرغم من إحراز الوزارة تقدماً كبيراً في هذه المجالات، ولكن الاستمرار في المحافظة على الاستقرار وخفض معدلات الجريمة لا يزال يشكل مصدر قلق بسبب عدة عوامل أبرزها التأثيرات المتعلقة بالزيادة السكانية، وتسهيل منح التأشيرات السياحية، وتنوع أساليب تهريب المخدرات والجرائم الإلكترونية التي تضر بشكل أساسي بالمؤسسات والمجتمع.

تأمل الوزارة من هذه الخطة تعزيز قدرتها على إنفاذ القانون من خلال وضع مشاريع وخطط تشغيلية شاملة، لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة، كما سيعزز قدراتها التكنولوجية، ووضع آليات لتحسين تبادل المعلومات والقدرات والخبرات لمواكبة تطور الجريمة، واختلاف طرق ارتكابها عما كان معروفاً، فضلاً عن تطوير وتحسين الخدمات المقدمة بالإدارات الأمنية والخدمات، بما يحقق راحة ورضا طالبي هذه الخدمة.

واستكمالاً لتوجهات الوزارة ومتطلباتها في الاستراتيجيات السابقة، للوصول إلى الريادة إقليمياً ودولياً، وضمان استدامة الأداء، وديمومة الخدمات بجودة عالية، والدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في ضبط الأمن والسلامة العامة أثناء استضافة الدولة لبطولة كأس العالم 2022، والأداء المتميز للأجهزة الأمنية، جرى إعداد هذه الاستراتيجية لتمثل طموحات شعبنا وقيادتنا للوصول إلى جعل دولة قطر من ضمن الدول الأكثر أماناً في العالم ولتكون داعمة لخططها التي تسعى إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها.





الجزء الأول
الإطار الفكري والمنهجي
لإعداد الخطة الاستراتيجية

أولاً: التعريف بوزارة الداخلية (من نحن)

منذ أن تأسست دولة قطر الحديثة أولى القائمون على أمرها مهمة تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة العامة جل اهتمامهم، وكان إنشاء جهاز للشرطة هو الضمان لحفظ النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال العامة والخاصة، وبعد أن أنشئت النواة الأولى للشرطة النظامية في قطر بتاريخ 10/9/1949م، بدأ العمل بأول قسم للشرطة في ديسمبر 1949م، وسُمي قسم الدوحة، وكان مقره وسط سوق واقف واختص آنذاك بتوفير الأمن والحماية للمواطنين وحفظ النظام بتسيير دوريات متحركة، والقيام بمهمة الحراسات الثابتة للأماكن الحيوية في العاصمة، وتنظيم حركة المرور، فضلاً عن أداء جميع أعمال الشرطة كمتابعة المجرمين، والتحقيق في القضايا الجنائية والمرورية، وإحالة المتهمين إلى المحكمة، وتولى إبعاد الأشخاص المطلوب إبعادهم، وصدر القانون رقم (5) لسنة 1970م بتحديد اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى في الدولة.

وباشرت وزارة الداخلية منذ ذلك الحين اختصاصاتها ومهامها بتوفير الطمأنينة والأمن، وتنظيم قوات الشرطة بما يضمن حماية أمن الوطن والمحافظة على سلامة وأمن المواطنين والمقيمين، واتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع وقوع الجرائم، والعمل على كشف ما يقع منها، وتنظيم السجون، فضلاً عن معالجة الشؤون المتعلقة بالجنسية وإصدار وثائق السفر، وتنظيم دخول وإقامة الأجانب في البلاد.

وقد بذلت وزارة الداخلية منذ صدور ذلك القانون جهوداً حثيثة ومتواصلة، استطاعت من خلالها بناء أجهزة أمنية قادرة ومتطورة، أثبتت جدارتها وقدرتها على تحمل الأمانة وتحقيق الأمان المنشود، وحماية المجتمع، ومواكبة النهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه)، حيث يتنامى دور وزارة الداخلية والإدارات التابعة لها في حفظ الأمن والاستقرار لتحقيق متطلبات التنمية والنهضة الشاملة في الدولة.

وحققت وزارة الداخلية خلال السنوات القليلة الماضية العديد من النجاحات والإنجازات من خلال خطط التطوير والتحديث المعتمدة على توفير الإمكانيات البشرية والفنية وتوفير الأجهزة والمعدات، والتوسع في تطوير الخدمات المقدمة للجمهور، وفق خطط استراتيجية أمنية فعالة، تستوعب متطلبات الحاضر والمستقبل، وتقوم على روح التعاون والمبادرة، وتفعيل الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الشرطية والمجتمع، أفراداً وهيئات ومؤسسات، لتحقيق مفهوم المسؤولية المشتركة في توفير المزيد من الأمن والاستقرار في المجتمع.

ثانياً: منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية

- ◆ الاطلاع على استراتيجية التنمية الوطنية (2024-2030م) ، وتنفيذ متطلبات استراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة ومتطلبات الاستراتيجيات القطاعية الأخرى التابعة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.
- ◆ تقييم استراتيجية الوزارة (2018-2022م)، وتحديد الدروس المستفادة، إذ جرى الأخذ بالاعتبار مخرجات الخطة في الأهداف والمشاريع كأحد مدخلاتها.
- ◆ تحليل أثر جائحة كورونا (كوفيد 19)، وتقييم الآثار الناجمة عن الإجراءات الاحترازية لمواجهتها، و على الإجراءات والخدمات التي تقدمها الوزارة.
- ◆ الاسترشاد برؤية قطر 2030، التي تمثل الإطار العام في إعداد الخطة الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق التقدم والازدهار للمواطنين، وتحقيق التنمية المستدامة.
- ◆ توصيات التقرير الختامي، الذي استعرض الجهود المبذولة التي تضمنتها الخطط التشغيلية والمشاريع الاستراتيجية في استراتيجية وزارة الداخلية- 2022-2018م.
- ◆ الاطلاع على المؤشرات العالمية التي تصدرها المنظمات العالمية بشأن بعض اختصاصات ومجالات عمل الوزارة، والمتعلقة بمؤشرات الأمن والسلام العالمي والتقرير السنوي العالمي لمؤشر الجريمة، ومؤشر (بازل) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومؤشر (جلوبال فاينانس) لمقاييس السلامة العالمي.
- ◆ دراسة الوضع الراهن للوزارة باستخدام التحليل الرباعي الاستراتيجي (SWOT) عن طريق تحليل البيئة الداخلية والخارجية بالوزارة، والذي يحدد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وكذلك نقاط الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.
- ◆ بناء فرق عمل من ذوي الخبرة في المجالات الأمنية والإدارية، واستخدام طريقة العصف الذهني لفهم وإدراك كاملين للوضع الحالي على المستوى الأمني بالدولة، بالإضافة إلى مراجعة جدوى الخطط السابقة والمعوقات التي واجهت تنفيذها، وتحديد مجالات التحسين والتطوير في مختلف الاختصاصات.

ثالثاً: تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة

جرى تحليل ودراسة الوضع الراهن، وتحديد المخاطر الأمنية من خلال استخدام التحليل الرباعي (SWOT)، الذي يحدد نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وكذلك نقاط الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وجرى الاعتماد والتركيز على محاور رئيسة تنتج عنها سبع قضايا استراتيجية أخذت بعين الاعتبار (الموارد البشرية والمؤسسات المعنية بالتدريب، والأنظمة المساندة، وبيئة العمل، والرضا الوظيفي، بالإضافة إلى النمط السائد في اتخاذ القرارات بالوزارة وأسبابه من هيكل تنظيمي واختصاصات وغيرها) عند تحليل عناصر البيئة الداخلية، أما فيما يتعلق بعناصر البيئة الخارجية فقد اعتمد على معلومات وتقارير تتضمن التهديدات والفرص وفق نموذج تحليل (PESTLE) المرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية و البيئة والقانونية

تحليل أصحاب المصلحة (المجتمع)

تضمن تحليل الوضع الراهن لاستراتيجية الوزارة تحديد الشركاء، واحتياجاتهم وتحديد أدوارهم ودرجة تأثيرهم على أعمال إدارات الوزارة، حيث تكمن أهمية هذا التحليل في معرفة علاقة ودور الجهة بجميع الأطراف التي تسهم أو تؤثر في نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية ويهدف هذا التحليل إلى توضيح طبيعة العلاقة بينهم، والتوقعات والمتطلبات من مختلف الأطراف و المجالات.

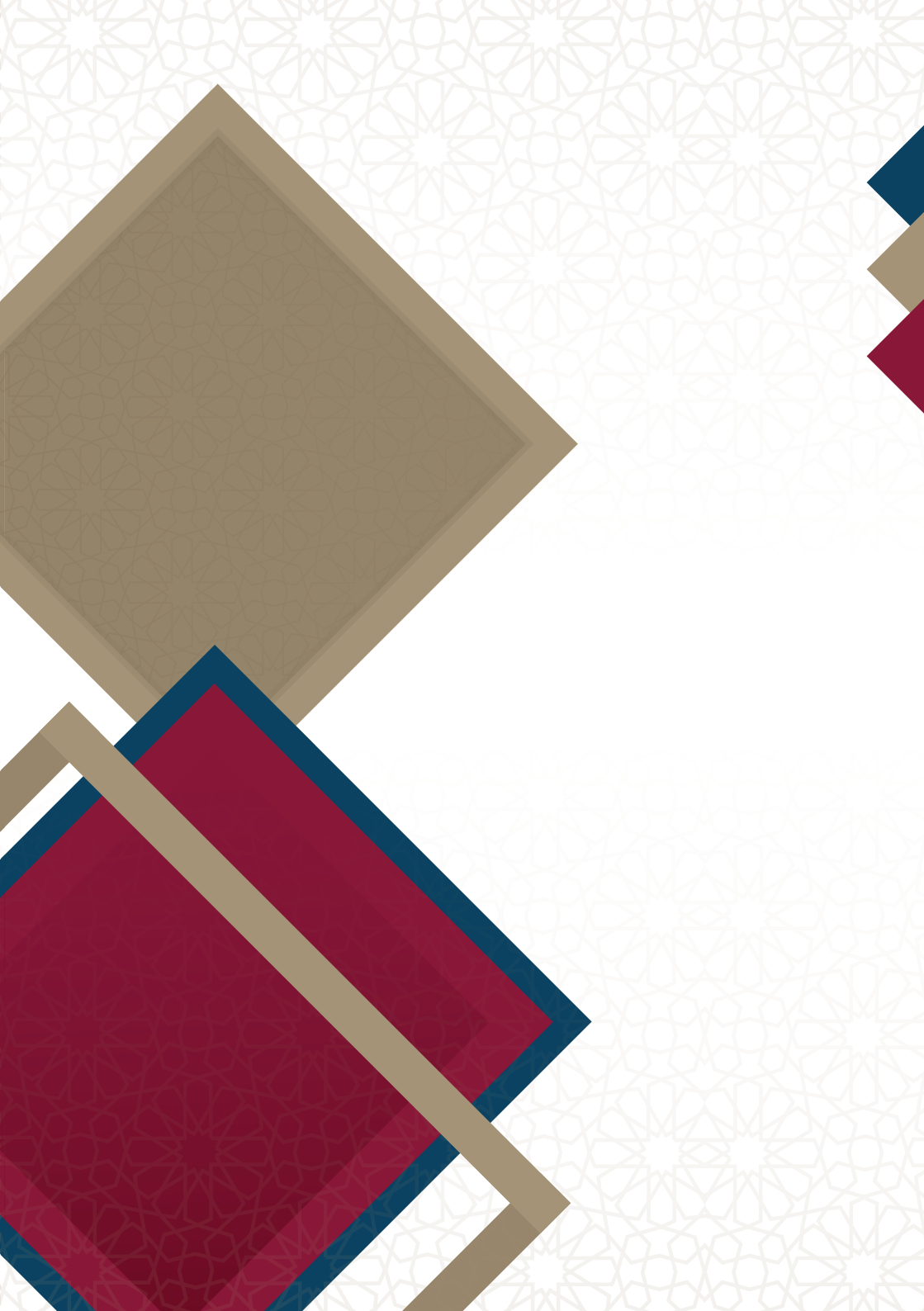
المجتمع يتكون من:

1. المواطنون والمقيمون والزائرون.
2. الجهات العسكرية والأمنية.
3. القطاع الحكومي.
4. المؤسسات والهيئات شبه الحكومية.
5. القطاع الخاص.
6. الاتحادات والمنظمات الدولية.
7. المؤسسات الإعلامية والصحفية.
8. مؤسسات المجتمع المدني.
9. الموردون.
10. العاملون بالوزارة (الموظفون العسكريين و المدنيين)

رابعاً: الإطار المرجعي للاستراتيجية

تتمثل أهم مصادر البيانات التي جرى الاعتماد عليها في إعداد استراتيجية وزارة الداخلية (2024-2030م) تتمثل في الآتي:

- ◆ دستور دولة قطر.
- ◆ التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه).
- ◆ توجيهات سعادة وزير الداخلية.
- ◆ مخرجات استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022م).
- ◆ استراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة (2024-2030م).
- ◆ تشريعات وقوانين وزارة الداخلية.
- ◆ البيانات الإحصائية لسنة الأساس (2023م).
- ◆ بيانات الرصد الإعلامي.
- ◆ استبيانات الرضا الوظيفي ونتائج تحليل استطلاعات الرأي لسنة الأساس (2023م).
- ◆ المؤشرات العالمية التي تصدرها المنظمات العالمية.
- ◆ تقارير فريق تطوير الخدمات (المراجع السري).





الجزء الثاني
الخطة الاستراتيجية
لوزارة الداخلية

أولاً: الرؤية:

ريادة وزارة الداخلية إقليمياً ودولياً.

ثانياً: الرسالة:

تحقيق الاستقرار الأمني والسلامة العامة وتطوير الخدمات من خلال التميز في الأداء.

ثالثاً: القيم:

- 1. الولاء والانتماء:** أن نؤمن بأن ما نقدمه يعد واجباً وطنياً ونفخر بانتمائنا لهذه الوزارة وسنتبع أعلى معايير العمل الأمني.
- 2. المسؤولية والانضباط:** أن نكون على استعداد تام لتحمل المسؤولية، ونُمتثل لقوانين الوزارة ومبادئها والمعرفة الدقيقة لواجباتنا ومهامنا.
- 3. الثقة والنزاهة:** نلتزم بأخلاقيات العمل الأمني وأن نخضع للمساءلة.
- 4. التميز:** الحرص على تنفيذ القانون ضمن عمل مهني متقن والإيمان بالتحسين المستمر.
- 5. الابتكار:** نحرص على جعل بيئة العمل أكثر ريادة ومشجعة على الابتكار.
- 6. المشاركة:** أن نلتزم بتقديم خدماتنا ضمن منظومة أساسها المشاركة والعمل الجماعي الفاعل.

رابعاً: الأهداف الاستراتيجية:

جرى تحديد الأهداف الاستراتيجية لوزارة الداخلية (2030-2024م) بناءً على مصفوفة موائمة وربط عناصر التحليل الرباعي وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومن ثم تحديد القضايا الاستراتيجية وفقاً لمراحل إعداد الخطة الاستراتيجية ومؤشرات قياس أداء قابلة للقياس، تمثلت بالآتي:

الهدف الأول المحافظة على الاستقرار الأمني وخفض معدلات الجرائم

إن دولة قطر قد حققت جزءاً كبيراً من الاستقرار الأمني بفضل سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق الاستقرار، والتي انعكس أثرها بشكل إيجابي على مستويات الجرائم بالدولة، بالإضافة إلى الجهود النوعية والدؤوبة، التي بذلتها الأجهزة الأمنية خلال الاستراتيجيات السابقة، الأمر الذي جعل من الاستقرار تحدياً يجب المحافظة عليه وتحسين مستويات الأداء التي تسهم في انخفاض معدلات الجرائم، من الجانب الأمني ومن جانب آخر فإن مؤشرات الجرائم شهدت تذبذباً خلال الأعوام الماضية على الرغم من بقائها في الحدود الدنيا مقارنةً مع دول المنطقة والعالم، الأمر الذي يستدعي تحسين الإجراءات الأمنية بكافة أشكالها خلال السنوات القادمة، من خلال العمل على تطوير وتحسين الأداء الأمني، والتأكيد على أهمية دور الإعلام الأمني في تسليط الضوء على مختلف القضايا، التي تهدد المجتمع، بالإضافة إلى أن توثيق وتمتين العلاقة مع المجتمع، من خلال التوعية بالجرائم وأساليبها، وتمكينه من لعب دور مهم ورئيسي في خفض الجرائم والمحافظة على استقرار الدولة.

المؤشرات الرئيسية للهدف الأول:

1. معدل الجرائم الكبرى المسجلة (100) ألف نسمة.
2. معدل الجرائم الهامة المسجلة (100) ألف نسمة.
3. نسبة الجرائم الكبرى المقيدة ضد مجهول من إجمالي الجرائم الكبرى.
4. نسبة الجرائم الهامة المقيدة ضد مجهول من إجمالي الجرائم الهامة.
5. متوسط سرعة الاستجابة ووصول دوريات (الفرقة) إلى موقع الحدث.
6. نسبة تأمين وحماية موانئ الدولة الجوية (المطارات) من الاختراقات.
7. نسبة تأمين مناطق إمتياز قطر للبترول من الاختراقات الأمنية.
8. نسبة تأمين وحماية موانئ الدولة البحرية من الاختراقات الأمنية.
9. عدد ضبطيات التهريب عبر سواحل الدولة سنوياً.
10. متوسط سرعة استجابة ووصول الدوريات الساحلية والبحرية لموقع الحدث.
11. عدد المقيمين بصورة غير شرعية سنوياً.

الهدف الثاني

حماية المجتمع من المخدرات

يتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني بشكل أساسي في الحد من تعاطي المخدرات داخل الدولة للسنوات الستة المقبلة، من خلال خفض العرض والطلب، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من تعاطي المخدرات، مع تعزيز برامج التوعية وتعزيز التعاون الدولي من أجل قطع الإمدادات، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تهريب المخدرات عبر منافذ الدولة، وذلك بتعزيز الإجراءات الأمنية وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات والعمل على عودتهم وإنخراطهم في المجتمع بشكل فعال، بالتعاون مع المنظمات الحكومية ذات الصلة. إن منع تعاطي المخدرات ومكافحة مروجيها لا يمكن أن يتحقق دون وجود أفراد شرطة مؤهلين لضبط ومكافحة تجار هذه الآفة، وتمكينهم من إعداد الدراسات والتقارير اللازمة، ورفع كفاءاتهم في الضبط والمكافحة ومجالات التحقيق وجمع الاستدلالات والمراقبة الأمنية.

المؤشرات الرئيسة للهدف الثاني:

1. نسبة العود للمسجونين القطريين بقضايا تعاطي المخدرات.
2. معدل التغير السنوي لضبطيات المخدرات بمنافذ الدولة.
3. معدل التغير السنوي لضبطيات المخدرات داخل الدولة.
4. نسبة الزيادة السنوية في أعداد طلاب المدارس المستفيدين من برامج و أنشطة التوعية بمخاطر المخدرات.
5. نسبة الزيادة السنوية في أعداد المستفيدين من دورات التوعية بمخاطر المخدرات.
6. نسبة الزيادة السنوية في أعداد الموظفين المتدربين على مكافحة المخدرات.



الهدف الثالث

التصدي للجرائم والتهديدات الإلكترونية وحماية المجتمع من مخاطرها

مع تزايد عدد مستخدمي الانترنت، فقد برزت تحديات أمنية مستحدثة، خصوصاً بالتعاملات الرقمية، التي أصبحت تمثل طابع الحياة اليومية للمجتمع، بالإضافة إلى ظهور العمليات التجارية غير المشروعة، والمحتوى غير القانوني، الأمر الذي يشجع على نمو الجرائم الأخرى مثل (الدعارة والابتزاز)، كما أن قطر تعتبر في المراكز المتقدمة في مجال رقمنة الاقتصاد، إضافة إلى أن وزارة الداخلية قطعت شوطاً كبيراً في أتمتة إجراءاتها في جميع إدارات الوزارة، مما جعل مكافحة التهديدات الإلكترونية مصدر قلق بالوزارة والدولة، وهذا الأمر يستدعي تحديث القوانين التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية، وحماية معلومات الوزارة، وكيفية استخدامها، إضافة إلى تعزيز التدابير اللازمة لمكافحتها.

ويشمل الهدف أيضاً، أهمية تمكين الإدارات المعنية من وضع إجراءاتها الأمنية، واستحداث التقنيات التكنولوجية، التي تساعد في كشف وخفض مخاطر الجريمة الإلكترونية، بالإضافة إلى وضع خطط تُعنى بتوعية المجتمع من مخاطرها، وفق نهج تشاركي مع مؤسسات القطاعين (العام والخاص)، والمؤسسات المالية والمصرفية، وشركات الاتصالات، ومؤسسات المجتمع المدني، كما أن الهدف يشمل بشكل أساسي البرامج التدريبية لمنتسبي الإدارة، وتنمية قدراتهم، ورفع كفاءاتهم التحقيقية وجمع الاستدلالات والبحث والتحري.

المؤشرات الرئيسية للهدف الثالث:

1. نسبة تأمين شبكات معلومات الوزارة.
2. نسبة تأمين منظومة إتصالات الوزارة.
3. نسبة البلاغات الإيجابية من إجمالي بلاغات الجرائم الإلكترونية.
4. نسبة الزيادة السنوية للمستفيدين من حملات وبرامج وأنشطة التوعية بالجرائم الإلكترونية.

5. نسبة البلاغات الإيجابية من بلاغات الإستغلال الجنسي للأطفال الواردة من الانتربول سنوياً.
6. نسبة القضاء على الظواهر الإجرامية الإلكترونية الجديدة.
7. نسبة الزيادة السنوية للبرامج التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.
8. نسبة الزيادة السنوية لأعداد المستفيدين من البرامج التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.



الهدف الرابع

رفع مستوى السلامة المرورية على الطرق

يشمل الهدف مجالات عدة تتمثل في ضبط الطرق وسلامة مستخدميه والمساهمة في الحد من وفيات الحوادث المرورية، من خلال وضع خطط في مجالات التدريب لمنتسبي الإدارة العامة للمرور، بالإضافة إلى التوعية المجتمعية بالثقافة المرورية، ومشاركة الجهات ذات الصلة بتحسين وتطوير التشريعات المرورية، كما يشمل الهدف إجراءات الإدارة في رفع كفاءة خدمات المركبات والسائقين، من خلال تطوير اللوائح، والإجراءات، التي تعمل على فحص وتقييم السائقين للحصول على رخص السياقة بجميع فئاتها والإشراف على مدارس تعليم السياقة في الدولة، والتأكد من تطبيقها للأنظمة والتعليمات المنصوص عليها بالوزارة، بالإضافة إلى تحسين آليات الفحص الفني للمركبات للتأكد من صلاحيتها القانونية والفنية.

ويعمل الهدف على تعزيز المبادرات بين الوزارة والقطاعين العام والخاص للتخفيف من الازدحام المروري، وتعزيز القدرة على التحكم في الحركة المرورية لضمان انسيابية التدفق بصورة آمنة وسلسة، والعمل على دمج واستحداث وسائل التكنولوجيا لإدارة حركة المرور، وتوفير الجهد وضمان سرعة وصول الدوريات بسرعة عالية، وتحسين إجراءات التحقيق المروري، وتحسين كفاءة المحققين، كما أن وجود قاعدة بيانات تهدف إلى تزويد الجهات الرسمية والباحثين والطلاب في الجامعات بالإحصائيات المتعلقة بالمرور والإحصائيات الأخرى يساهم في إعداد الدراسات المعنية في تحقيق السلامة على الطرق.

المؤشرات الرئيسية للهدف الرابع:

1. معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية لكل (100) ألف نسمة.
2. معدل الإصابات البليغة الناجمة عن الحوادث المرورية لكل (100) ألف نسمة.
3. نسبة الزيادة السنوية لأعداد المستفيدين من برامج التوعية المرورية.
4. متوسط سرعة الاستجابة ووصول الدوريات المرورية لموقع الحدث.
5. نسبة وفيات حوادث الدهس من إجمالي وفيات الحوادث المرورية.
6. نسبة الزيادة السنوية لأعداد الموظفين المستفيدين من البرامج التدريبية المتخصصة في مجال المرور.



الهدف الخامس

حماية وإنقاذ الأرواح والممتلكات وإدارة الازمات الطارئة بكفاءة

يسعى الهدف لتطوير وتحسين أداء الدفاع المدني والإدارات الأخرى بالوزارة، وذلك برفع مستوى الاستجابة للحالات الطارئة، كما يشمل إعداد وتنفيذ خطط ومشاريع تقوم بشكل أساسي على تنظيم الجهود المبذولة لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات، ويسهم في تحقيق مستويات عالية في سرعة الاستجابة للحوادث المختلفة، كما يتضمن الهدف تحديث وتطوير الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات التوعية والوقاية بالمشاركة مع الجهات ذات الصلة.

ويهدف كذلك إلى التوسع في افتتاح محطات ومراكز الدفاع المدني وإدخال الآليات الحديثة للخدمة، ووضع إجراءات كفيلة لاستدامتها، بالإضافة إلى تحسين نظم القيادة والسيطرة، وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات ونظم المعلومات، لتسهم في تقليل زمن الاستجابة، مما يؤدي إلى تقليل الخسائر البشرية والمادية للحوادث والأزمات. وسيؤخذ بعين الاعتبار تأهيل منتسبي الدفاع المدني للقيام بواجباتهم بمهنية عالية، وتطوير إمكانيات فرق البحث والإنقاذ، وتمكينهم من التعامل بكفاءة مع المواد الخطرة، وتطوير قدرات الدفاع المدني في التحقيق في مسببات الحرائق، كما يرتبط الهدف أيضاً بمدى التأكد من مطابقة معدات السلامة العامة للمواصفات المعتمدة، وزيادة فعالية المشاركة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالدولة في جميع المجالات وعدم ازدواجية الاختصاصات.

المؤشرات الرئيسة للهدف الخامس:

1. عدد المباني الخاضعة لاشتراطات الأمن والسلامة سنوياً.
2. معدل الوفيات الناتجة عن حوادث الحريق لكل (100) ألف نسمة .
3. معدل الحرائق بالمنشآت الخاضعة لكل (1000) مبنى.
4. المعدل الإجمالي للحرائق لكل (10) آلاف نسمة.
5. متوسط سرعة استجابة ووصول الدفاع المدني لموقع الحدث.
6. المعدل الإجمالي للأصابات الخطرة الناتجة عن حوادث الحريق لكل (100) ألف نسمة .



الهدف السادس

تحسين كفاءة وفاعلية موارد الوزارة البشرية والمادية

يرتبط الهدف بتعزيز القدرة على استغلال موارد الوزارة البشرية والمالية والتقنية، وتوجيهها نحو تحقيق إستراتيجية الوزارة، وتلبية احتياجات ومتطلبات الإدارات، حيث يسعى الهدف إلى الإستغلال الأمثل لتلك الموارد في دعم عملية التخطيط بالوزارة بشكل أكثر فعالية. كما يشمل جهود الإدارات التي تقدم الخدمات اللوجستية والتي تضم جميع موارد الوزارة، والمتعلقة بضبط الهدر المالي، والانفاق على أصول الوزارة من معدات وآليات ومبانٍ، والاستفادة القصوى من أكاديمية الشرطة في تعزيز الجانب التأهيلي، ورفد الوزارة بالكفاءات، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية من خلال التأهيل وتطوير منظومة التدريب بالوزارة فيما يتعلق ببرامج مقر العمل والمسار التدريبي كما أن الهدف يرتبط باستحداث الأنظمة التقنية المساندة لعمل الإدارات، و يسعى أيضاً إلى الاستفادة المثلى من مذكرات التفاهم المبرمة بين الوزارة والجهات الداخلية بالدولة، مع الأخذ بالإعتبار إلى أهمية تفعيل الاتفاقيات الأمنية المبرمة مع الدول الصديقة. كما يشمل الهدف أنظمة تطوير الأعمال الإدارية بكافة أشكالها من حيث الهياكل التنظيمية، ووصف وتصنيف وترتيب الوظائف، وتخطيط القوى العاملة، وعمليات التوظيف وفق احتياجات الوزارة، وعمليات الضبط والربط العسكري، والإجراءات التي تحد من مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة.

المؤشرات الرئيسة للهدف السادس:

1. نسبة المواد المخزنة بمستودعات الوزارة في مصارفها المخصصة سنوياً.
2. نسبة الذين تم تأهيلهم من رتبة رائد فأعلى للمناصب القيادية بالوزارة.
3. معدل الرتب الأخرى لكل ضابط.
4. نسبة الزيادة السنوية للمتدربين في مقر العمل.
5. معدل دوران القوة العاملة السنوي بالوزارة لكل (ألف) موظف.
6. نسبة شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية من الرتب القيادية.



الهدف السابع

الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بالوزارة

يرتبط الهدف بالخدمات التي تقدمها الوزارة للجمهور، من خلال برامج متنوعة تركز على إعادة الهيكلة، وتبسيط الإجراءات، وتنمية الموارد البشرية، والأتمتة الإلكترونية، والسعي إلى خدمات شاملة وموحدة، في جميع مراكز الخدمات التابعة للوزارة، وتحديد احتياجات متلقي الخدمة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة للارتقاء بها وتنفيذها، وبصورة خاصة الارتقاء بمستوى الأداء الشرطي، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الموظفين المعنيين في الوظائف الخدمية، وتوفير البيئة المشجعة على الابتكار، بما ينعكس على رفع مستوى رضا الجمهور عن خدمات الوزارة من ناحية، وزيادة نسبة الرضا الوظيفي لموظفي الوزارة من ناحية أخرى.

المؤشرات الرئيسة للهدف السابع:

1. نسبة الخدمات الإلكترونية المفعله من إجمالي الخدمات الإلكترونية بالوزارة المقدمة للجمهور.
2. متوسط زمن إنتظار الخدمة.
3. نسبة رضا الجمهور عن خدمات الوزارة.
4. نسبة رضا المستفيدين من الخدمات الطبية.
5. متوسط زمن البت في الشكاوى الواردة لإدارات الوزارة.
6. نسبة المعاملات المنجزة إلكترونياً بالمراكز الخدمية من إجمالي المعاملات المنجزة.
7. نسبة الزيادة السنوية للمتدربين من موظفي خدمة الجمهور بمجال عملهم.
8. نسبة الرضا الوظيفي السنوي لمنتسبي الوزارة.



إعداد الخطة الاستراتيجية بالوزارة

يجري إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة وفقاً لاختصاصات إدارة التخطيط الاستراتيجي، المنصوص عليها بالمادة رقم (1) بقرار وزير الداخلية رقم (79) لسنة (2023) بتحديد الاختصاصات لإدارة التخطيط الاستراتيجي والهيكل التنظيمي.



وزارة الداخلية

Ministry of Interior

دولة قطر • State of Qatar